

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الإجراءات المستعملة لتنفيذ مسطرة التملك الفردي لذوي الحقوق بجماعتي سيدي بيبي وايت عميرة بما يتواءم وخصوصيتهما

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على مشاريع القوانين المتعلقة بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها رقم 62.17 والتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية رقم 63.17، وبالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري رقم 64.17، وفي إطار عملكم الحثيث لتفعيل مشمولاتها، صادقت الحكومة بناء على صلاحياتها الدستورية لممارسة السلطة التنظيمية، على استصدار نص تنظيمي/مرسوم يقضي بإعفاء ذوي الحقوق من دفع رسوم سلك مسطرة الحصول على الملكية والتحديد النهائي لأجل استكمال عملية التحفيظ الجماعي بجماعتي سيدي بيبي وأيت عميرة الواقعتين بالنفوذ الترابي لإقليم اشتوكة ايت بها، ولذلك، ورفع لكل لبس قد يكتنف مسار التملك، وأخذا بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة تصرف ملاكي الأراضي لهاتين الجماعتين التي تتميز عكس باقي الأراضي السلالية ببلادنا، بكونه تصرف خالص وكامل لعقود طويلة، وما يستتبعه من عمليات البيع والرهن والكراء بواسطة عقود موثقة، فإننا نسائلكم عن التدابير الإجرائية المستعجلة التي ستנקبون على مباشرتها بتنسيق محكم مع كل المتدخلين مركزيا ومحليا، بهدف تسريع مسطرة التملك والتحفيز الفردي لأراضي ايت عميرة وسيدي بيبي، المتواجدة منها بالمناطق المسقية أو المنتظر تخصيصها لذات الغرض، أو تلك المغطاة بوثائق التعمير أو الخارجة عن هذين النطاقين والتي ستشكل احتياطا عقاريا يستوعب التوسع العمراني الطبيعي للدواوير، ثانيا، الإجراءات التي ستتخذونها لإدماج أسماء عدد مهم من ذوي الحقوق ضمن اللوائح المنشورة بالجريدة الرسمية.

ومن شأن جوابكم الإيجابي المشفوع بالإجراءات التي ستنصف ذوي الحقوق، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والمعطيات السالف ذكرها، أن تضمن التماسك والسلم والاستقرار الاجتماعي بالمنطقة، والإستجابة للرغبة الملكية في تكوين طبقة متوسطة فلاحية وتهيئة كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للإقلاع التنموي بالعالم القروي والنهوض بأوضاع ساكنته.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

